# الممارسة السياسية
# بين سلطة القانون ونزوع الاستبداد

زاير أبو الدِهاج

## في دلالة مفهوم السلطة

من بين الأماكن المهمة التي يطرح فيها السؤال الفلسفي على مستوى التنظير السياسي هناك حيث تحدث تلك التفاعلات الدينامية بين العناصر الفاعلة في حقل الممارسة السياسية، ورغم كثرة تلك العناصر والمعطيات إلا أن «السلطة» و«القانون» و«القوة» تعتبر من أهمها حضورا وفعالية نظرا لارتباطها المباشر بالفعل وبفلسفته داخل موازين الصراع حول اكتساب الشرعية وافتكاك المصداقية وتملك الحق.

تعرف حنة أرنندت السلطة بأنها «قدرة الإنسان ليس فقط على الفعل، بل على الفعل المتناسق، ولا تكون أبدا خاصة فردية، بل إنها تعود إلى الجماعة التي تسلط فرد واحد كي يفعل باسمها»[1] والسلطة عند فولتير تكمن في جعل الآخرين يتصرفون تبعا لاختياراتهم، وتتواجد السلطة غالبا بوجود علاقة تبادلية وثيقة بين إرادة السيطرة ورغبة الخضوع.

والسلطة كمفهوم يتميز عن الكثير من المفاهيم بخاصية الهلامية والزئبقية، كثيرا ما يتفلت من كل الحدود حتى من سلطته المفهومية ذاتها التي تحاول ضبطه وتعيينه، ويجمع أكثر المتناقضات حدة أو أبعدها بونا وشساعة، يوجد حيث لا يكون ويكون حيث لا يوجد، كما قد يكون هناك في مكان هامشي منسي إلا أنه يفعل ما لا يفعله منطق الأشياء ووضوحها، مفهوم يجمع بين المنطق واللامنطق، بين المعقول واللامعقول، بين الجدي والاعتباطي.

(١) أرنندت حنة، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، ط١، ١٩٩٦، ص ٣٩.

فهو في إحدى معانيه الحقيقية والمشروعة معطى طبيعي موجود وجودا قويا متمثلا في تلك الاستعدادات الأنطولوجية الطبيعية في كل الموجودات، أي أنه عنوان كينوني محايث لكل ما هو ماهوي، ويمارس فعل البقاء ويتطلع إلى اكتساب الاعتراف، ومن ذلك نتحدث عن سلطة الخطاب وسلطة الدين وسلطة التاريخ وسلطة الجمال.

إلا أنه - وإلى جانب هذا الوجود الطبيعي - قد يتخذ دلالات تسلطية بالدلالة السلبية للمعنى خاصة عندما يتماهى مع رغبة الاحتواء والسيطرة، وفي هذه الحالة غالبا ما يكون قد تزاوج مع القوة بمعناها التسلطي اللاطبيعي هي الأخرى، والقوة وحدها سياسية كانت أو مالية أو جماهيرية، فينشأ الطغيان والقهر والفساد والاستبداد وغيرها من الظواهر التي قد تفقد جزءا مهمًّا من معانيها وأفعالها إذا جردناها من فعل السلطة، لكن دون أن تفقد ماهيتها الجوهرية.

كما يستمد ذلك النوع الطبيعي للسلطة مشروعيته من القانون كظاهرة « تتجلى فيها إرادة الإنسان والإرادة تنطوي على معنى الحرية، إذ من الحرية تصدر تصرفات الإنسان المميزة له بوصفه إنسانا، والإنسان ليس فقط حرا بل هو بالضرورة حر ولا يمكن أن يوجد إلا حر، وكل مجال يوجه فيه القانون هو مجال للحرية المتحققة بالفعل»[1].

ولما كانت غاية القانون النهائية هي ضمان التعايش الطبيعي والمشروع بين مختلف السلطات الطبيعية كانت أو سياسية أو مالية أو جماهيرية، كانت سلطته طبيعية، وبهذا المعنى هي ضرورية سواء كان متعاليا أو طبيعيا أو وضعيا، وعلى هذا المستوى الطبيعي والمشروع فقط يتولد نوع طبيعي أيضا من القوة. يختلف تماما عن ذلك النوع الاستبدادي المضفى عندما تختل الموازين بين السلطات وترتج أماكن تواجدها، فسلطة القانون هي قوته المشروعة لذلك فلا بد لقانون السلطة أن يبحث عن مشروعيته خارج رغباته الدفينة في التسلط بالقوة، يبحث عنها في تلك المسافة التي تربطه بسلطة القانون، مسافة التعايش والاعتراف بوجود كيانات أخرى تمتلك سلطاتها الخاصة.

فمن خلال هذا التبادل الازدواجي للمواقع والأدوار بين السلطة والقانون تظهر الحاجة

(١) بدوي عبد الرحمن، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، دار الشروق، ط١، ١٩٩٦، ص ٢٠٦ .

ملحة إلى البحث في تلك الأرضية النظرية الحقيقية لتقنين الخطابات والممارسات، فإلى أي مدى - مادمنا نتحدث عن تقنيات مضبوطة- يمكننا أن ندحض كل التبريرات الوهمية التي تغلف الطغيان والقهر والاستبداد عن طريق تعرية خطاب السلطة اللاطبيعية التي تؤسسها من خلال كشف آليات وميكانيزمات عمل تلك السلطة نفسها وتفكيك خطابات القوة المتعددة الظاهرة والمتوارية التي تستند إليها ومساءلة ذلك القانون نفسه الذي يحكمها ويحركها؟

ترجع الصعوبة في دراسة قوانين السلطة البنيوية وآليات عملها الإستراتيجية إلى كونها متنوعة الأشكال ومتعددة المنشأ، فقد تنشأ من الاستعانة بالإكراه المادي حيث يفرض الأقوياء إرادتهم على الضعفاء، كما يمكن أن تنشأ من استطاعة البعض التأثير في البعض الآخر يجعل أنفسهم مسيطرين وضاغطين، وبفضل استطاعتهم التوصل إلى فرض وجهات نظرهم ومن ثم اكتساب تعلق الآخرين بهم، وتتميز السلطة السياسية بالعمومية وبالعلو والاستقلال وباحتكارها القوة العسكرية وبتوليها وضع القوانين الوضعية وكفالة تنفيذها.

فهي عامة لأنها ذات اختصاص عام يتضمن كل نواحي النشاط البشري في الدولة، بينما تتم بقية السلطات الأخرى باختصاصات جزئية فقط، وهي عليا لأنها تسمو على جميع السلطات الأخرى، ويخضع لها جميع أفراد الشعب، فهي أساس التنظيم السياسي في الدولة، وهي مستقلة باعتبار أن جميع السلطات الأخرى الفرعية في الدولة تنبثق منها، في حين أنها لا تنبثق من أي سلطة أخرى بل تنبع من الدولة ذاتها، وتنبثق من كيانها، وتحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية المادية التي تجعلها قوة قاهرة، تسيطر على أرجاء الدولة، ولا تسمح بوجود أي تنظيمات عسكرية أخرى، كما تتميز بانفرادها بوضع القوانين الوضعية اللازمة لتحقيق المصلحة العامة، وتكفل تنفيذ القوانين بواسطة تلك القوة العسكرية، وتتولى الجزاء الذي يضمن احترام القواعد القانونية السارية.

## نظريات الدولة والقانون

وقد طرحت الكثير من النظريات تفسيرات لخضوع الدولة للقانون، حيث ترى نظرية القانون الطبيعي أن سلطة الدولة مقيدة بقواعد القانون الطبيعي «الذي صدر عن

العقل البشري بصفته قوة متعالية عن إرادة الدولة، وباعتبار قواعده المعبرة عن العدالة المطلقة سابقة عن نشأة الدولة»[١]، وترجع هذه النظرية إلى أرسطو الذي يرى أن الطبيعة هي مصدر العدالة، ومن أبرز ممثليها شيشرون وتوما الإكويني وفي العصر الحديث جون لوك وسبينوزا.

وترى نظرية الحقوق الفردية التي تعود أصولها إلى نظرية القانون الطبيعي يربطها وجود الحقوق الفردية إلى القانون الطبيعي قبل استقلالها باسم العقد الاجتماعي الذي عرف صياغته النهائية عند روسو «أن سلطان الدولة ليس مطلقا وإنما تحدده الحقوق الفردية التي نشأت مع الأفراد قبل نشأة المجتمع السياسي، بل إن الدولة لم تنشأ إلا لحماية هذه الحقوق»[٢].

وقد رفضت نظرية التحديد الذاتي للإرادة خضوع الدولة لأي قيد موجود قبلها أو خارجها، ورأت «أن سيادة الدولة نابعة من إرادتها الداخلية، وقواعدها القانونية لا ترسم إلا داخل ممارستها»[٣].

أما نظرية التضامن الاجتماعي فقد رفضت هذه الرؤية «ونادى L.DUGUIT» بواقعية التضامن الاجتماعي كحقيقة يستند إليها القانون ويستمد منها صفة الإلزامية ويعتبر الدستور الضمانة الأولى من ضمانات خضوع الدولة للقانون نظرا لسلطته الفريدة التي يتمتع بها في إقامة النظام السياسي والقانوني للدولة وإنشاء السلطات وتحديد اختصاصاتها وتقييدها في سن القوانين وتطبيقها[٤].

---

(١) بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٥٨.

(٢) تركت هذه النظرية صدى كبيرا لدى رجال الثورة الفرنسية فقد تأثروا بها وترجموا مضمونها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، حيث يظهر ذلك في نص المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن .. «يولد الأفراد ويعيشون أحرار متساوون في الحقوق ... والغرض من قيام كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يمكن التنازل عنها.

(3) Carrée de MALBERG , Contribution à la théorie générale de l'état , 1920 , P 231.

نقلا عن عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع نفسه، ص ١٦١

(4) L. DUGUIT , traité de droit constitutionnel , 3 ed , Paris , 1927 , P 645.

نقلا عن عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع نفسه، ص ١٦٣.

## من السلطة إلى التسلط

مهما اختلفت هذه النظريات في حجم المساحة المخولة لسلطة الدولة في ممارسة الحكم إلا أنها اتفقت حول التقنين للممارسة المشروعة للسلطة، تلك الممارسة التي تخدم المصلحة العامة ويراعي فيها ضمان الحريات الفردية وإقرار مبدأ التداول على السلطة نفسها، لكن الأزمة التي تطرح حولها العديد من الإشكاليات هي الانتقال من فعل السلطة إلى فعل التسلط والاستبداد بهذا المكسب العام والمشترك، فالتسلط هو تملك الحق الغير مشروع في فرض الوصاية على القوانين وتبديل نصوص الدستور وتسخيرها لما يتفق مع المصلحة الخاصة، الأمر الذي يفقدها صفتي التعالي والقداسة في نقوس الجماهير، أو عدم التطبيق العملي لنصوصها النظرية في الحياة السياسية المدنية، ويظهر التسلط من خلال تلك الضبابية التي تظهر إثر تداخل الصلاحيات نظرا لغياب الفصل الإجرائي والعملي بين السلطات، فمبدأ الفصل كما يرى مونتسكيو ضمانة أساسية لقيام الدولة القانونية التي تراعي المساواة والعدالة وتحترم الحقوق المدنية للأفراد، فما يصنع المستبد - في رأيه - ليس هو استعمال السلطة فقط كما اعتقد «لوك» بل هو اتساعها، لأن الحكم الاستبدادي هو حكم تدبره جهة واحدة بلا قوانين وبلا أحكام، وتدبره حسب إرادتها وحبائلها وهو آيل إلى الفساد بطبيعته لأنه يكبل نفسه بنفسه ويؤدي إما إلى ثورة شعبية تشكل تحررا وانعتاقا أو إلى انقلاب بلاطي يؤدي بدوره إلى استبداد أشق وأحكم.

ورغم أن الأنظمة الشمولية متباعدة التوجهات ومتغيرة الفاعليات إلا أن ما هو مشترك بينها هو «طبيعتها الاستبدادية وطريقتها في الارتباط بالمجتمع المدني وتبريرها الإيديولوجي الضعيف»[1] واستمداد السلطة داخلها جوهر فاعليتها «من عقل مهيمن على الطريقة الهيجلية»[2] ومن هالة الكمال التي تضيفها على نفسها في إدارتها للبناء الاجتماعي

---

(١) كالافال بول، السلطة و المكان، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، بيروت، ط١ ١٩٩٠، ص ١٨٢.

(٢) خصص هيجل للدولة مكانة هامة داخل نسقه الفلسفي، حيث ربطها بالتاريخ وبالروح المطلق فهو يرى أنها تشكل البناء الأكثر تناسقا في المجتمع السياسي والأداة الكفيلة بعقلنة المجتمع المدني، وقد استوحى نموذج بروسيا في عهد فريديريك الثاني، وضمن ذلك فكرته حول نهاية التاريخ حيث نظر وبطريقة فلسفية للحكم المستبد العقلاني والمستنير.

وحركيته، فهي تعمل وفق خطة مصممة في القمة تسعى إلى تطبيقها في كل مكان، فهي لا تثق بإبداعية الأفراد، ولا تهتم بحركات الفكر والإيديولوجيا والتطلع على المشاركة السياسية إلا ابتداء من اللحظة التي تشعر فيها بتهديد كيانها.

## جذور التسلط في الأنظمة العربية المعاصرة

يعود التسلط والاستبداد كظاهرة مركبة إلى الكثير من العوامل الفاعلة التي شكلت تراكما تاريخيا على مستوى الوعي السياسي العربي المعاصر كالموروث الديني والسياسي لتجربة الحكم والموروث الإرادي الاستعماري الإمبريالي بمؤسساته العسكرية والبوليسية وسياستها القمعية، كما أنه يعود إلى عوامل اجتماعية وثقافية متعلقة بطبيعة الثقافة العربية وطبيعة المجتمع العشائري إضافة إلى دوافعه النفسية المتعلقة بنزعة المستبد نفسه نحو التسلط إلى جانب قابلية لاشعورية لدى الجماهير للانقياد والخضوع.

وقد تضافرت كل هذه العوامل في نشأة هذه الظاهرة المرضية ونموها في رحم الدولة العربية، بما في ذلك الدول التي عاشت تجارب شبه ديمقراطية وتداول على السلطة، لأن الأمر كان فيها شكليا ولم يتعدى تغيير الأشخاص والأماكن في حين أن موجبات الديمقراطية الحقة تقتضي إضافة إلى رعاية الثقافة الاختلاف والاعتراف بالآخر وتقرير مبادئ الحرية المدنية السياسية وإشراك المجتمع المدني في الفعل السياسي، تغييرا على مستوى البرامج والإيديولوجيات ومختلف الرؤى والتوجهات السياسية بشكل تداولي دوري ومنظم.

فرغم أن الدين الإسلامي حدد الإطار العام للممارسة السياسية من خلال آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ، التي دعت إلى مبدأ الشورى وإلى مبادئ العدالة والمساواة، إلا أنه لم يشرع شكلا معنيا ومحددا للدولة وللحكم ولنظامها السياسي، بل ترك الأمر للاجتهاد لكن مع ما يتوافق مع تلك المبادئ.

ويبدأ الحديث عن الاستبداد تاريخيا منذ تحول الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض الذي أضفى على نفسه الشرعية الدينية عن طريق اعتماده على تأويل الكثير من النصوص

واستمالة سلطة الفقهاء إلى جانبه، ليتحول إلى استبداد وتفرد بالحكم المطلق اعتمادا على مجموعة من المسوغات حتى لا نقول نظريات، تتمثل فيما يلي:

١- مسوّغ الاستيلاء والغلبة.

٢- مسوّغ اختيار أهل الحل والعقد.

٣- مسوّغ ولاية العهد من الإمام لمن يخلفه.

وقد استندت كل هذه المسوغات إلى اجتهادات فقهية وكلامية تختلف فيما بينها وتستقي أحكامها من الكتاب والسنة ومن تجربة الخلافة الراشدة، إلا أن ما هو مشترك بينها في النهاية هو «تبرير الفقهاء والمتكلمون ضرورة الخضوع للإمام مهما كان ظالما بأن السلطان الغشوم خير من فتنة تدوم، لأنه هاجسهم كان هو وجود دولة قوية حتى ولو كانت مستبدة لحفظ النظام ودرءا للفتنة وحماية للدولة من الأخطار الخارجية، لذلك كانت البيعة تتم من حاكم إلى حاكم بشكل تلقائي»[١].

رغم ذلك فقد أسست تلك المسوغات لتجارب استبدادية وتسلطية في الحكم، الأمر الذي كان يشعل الفتنة التي حفل بها التاريخ الإسلامي في كل مرة، تلك الفتنة التي حاولت اجتهادات الفقهاء تجنبها درءا للمفسدة وجلبا للمصلحة كمبدأ من مبادئ مقاصد الشريعة، ولم تستطيع أن ترقى إلى النظرية رغم محاولتها لبس ردائها لأنها كانت مرتبطة أشد الارتباط بظروفها الراهنة التي تمخضت عنها وكأنها كانت بمثابة الحلول الوحيدة والمؤقتة للحفاظ على وحدة المسلمين.

وقد أضفت السلطة داخلها على نفسها وعلى آلياتها صفة القداسة والتبجيل، فاعتبر بذلك كل رأي مخالف لها خروجا عن الجماعة وعن الدين في أصله، حيث سيج العقل السياسي العربي «دغمائيا»[٢] بإحكام وغلق باب أمام كل اجتهاد سياسي «والاستبداد بالدين الذي ظلمه الجاهلون فهجروا حكمة القرآن ودفنوها في قبور الهوان، الدين الذي

(١) شلق الفضل، الأمة والدولة، جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي، دار المنتخب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٥.

(٢) إشارة إلى السياج الدغمائي المغلق الذي يستعمله محمد أركون في نقده للعقل الإسلامي.

فقد الأنصار والأبرار والحكماء والأخيار فسطا عليه المستبدون والمترشحون للاستبداد، واتخذوه لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شيعا وجعلوه آلة لأهوائهم السياسية، فضيعوا مزاياه وحيروا أهله بالتفريع والتوسيع والتشديد والتشويش، وإدخال ما ليس منه فيه كما فعل قبلهم أصحاب الأديان السائرة»[1] كما قال الكواكبي.

وباعتبار أن الدولة في الوطن العربي لم تتخلص من وطأة الاستعمار إلا منذ بداية القرن الماضي فإن الجهات التي تسلمت مقاليد الحكم فيها بعد الاستقلال تحت مظلة الشرعية الثورية ودماء الشهداء حافظت على نفس السياسات الإمبريالية بواحدية الحكم المركزي وبمؤسسات الجيش والبوليس وسياساتها القمعية وبكل ما يتعلق بآليات إدارة السلطة القائمة على الرقابة والعقاب وممارسة العنف المنظم، فما مارسته إدارة الاستعمار على الشعوب أثناء احتلالها استأنفته الأنظمة بعدها لتستأثر بالحكم لنفسها.

وإضافة إلى كل متعلقات الاستبداد ومحركاته من تراكمات تاريخية وآراء فقهية ورسوبات إدارية إمبريالية يمكننا أن نتحدث عن جانب آخر هو الدوافع النفسية فكل سلطة تقوم على أساس نزوع نفسي وتمارس فعلها انطلاقا من دوافع وخبرات نفسية «فالحكم يدين بوجوده إلى غريزة السيطرة»[2] كما ترى أرنندت مستحضرة ما قاله سارتر أن الإنسان يشعر أنه أكثر من مجرد إنسان حين يتمكن من فرض نفسه ومن جعل الآخرين أدوات تطيع رغبته مما يمنحه لذة لا تضاهى.

وأبرز صورة لذلك مثلها ميكيافيلي من خلال «الأمير» الذي - ورغم اختلاف القراءات والتأويلات بشأنه-[3] إلا أنه نظّر للاستبداد والسلطة من خلال اعتماده على مبدأ «الغاية

(١) الكواكبي عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم ودراسة أسعد السحمراني، دار النفائس، ٢٠٠٣، ط٢، ص ٥٦.

(٢) أرنندت حنة، في العنف، ص ٣٢.

(٣) هناك من اعتبر «الأمير» تشريع للاستبداد استنادا إلى الوصفات الجاهزة التي قدمها ميكيافيلي للمستبد من اجل تقوية حكمه وتدعيم سلطته، إلا أن مفكري عصر الأنوار اعتبروه منظر للحرية وللحكم الجمهوري انطلاقا من دعوته إلى استقلال السياسي عن اللاهوتي وسلطته الكنسية، كما أن قراءة أخرى لخطاب «الأمير» خاصة في فصله الأخير تكشف عن مشروع الإصلاح السياسي من خلال وطنية الخطاب المتعلق أساسا بتحرير إيطاليا وتوحيدها.

تبرر الوسيلة» حيث يتيح للفاعل السياسي كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، أين تنتفي كل القواعد الأخلاقية باصطناع الرياء والمصانعة والتمويه ومكر والتضليل لتحقيق رغبة السلطة في المحافظة على مكانها، وعلى بسط نفوذها على كل الأماكن، لأن ممارسة السلطة تتطلب تنظيما خاصا للمكان وهذا غير ممكن إلا في حدود الأماكن المسوّرة، حيث يمكن للتفتيش أن يصل إلى كل الأجزاء التي تكون مخارجها ومداخلها محروسة «حيث تكون كل حركات الدخول والخروج مراقبة وعند الضرورة ممنوعة[1]، وذلك يقتضي سهرا دائما لسد الثغرات والفراغ ويتطلب قوة لتغطية كل الحقل الذي ينتشر فيه نشاط الذين هم موضع المراقبة.

وحقيقة المستبد أنه « كسول وشهواني وجاهل، لذلك فهو يرتمي في أحضان الملذات ليترك الحكم كله لوزرائه، وعندما يقرر فعلى الفور دون مراعاة الظروف ومقارنة الأسباب ... طبيعة نظامه انفعالية فورية تقوم على مبدأ الإنسان مخلوق لينقاد لمخلوق آخر»[2]، ووفقا لهذه الإرادة اللامحدودة تتطابق سلطة لا متناهية «وحتى القوانين التي يسنّها والتي تريد أن تظهر بمظهر القوانين السياسية ليست في الحقيقة إلا قوانين انفعالية ونفسانية»[3].

وقد تجانب بعض الآراء الصواب عندما تجعل «القابلية للاستبداد» طرف مهم في المعادلة إشارة منها إلى أن للجماهير العربية ميل شعوري أو لا شعوري إلى أن يمارس القهر عليها أو أنها تمتلك ذهنية خضوع على غرار فكرة مالك بن نبي حول «القابلية للاستعمار» والتي قصد بها القبول المرغم لا الميل الإرادي عند الشعوب، وما قيام حروب التحرير والثورات والانتفاضات في جل الأقطار العربية إلا دليلا كافيا على إبطال هذه الفكرة بدلالاتها الإرادية لأن ذلك يتضمن دلالات مرضية وحالات من المازوشية تقبع في اللاشعور الجماعي للأمة العربية، وذلك ما يتنافى مع الشخصية العربية الميالة للتحرر والانعتاق، وحتى وإن وجدت مؤشرات لفكرة القابلية للاستبداد فإنها تربت

(١) كالافال بول، السلطة والمكان، ص ٢٧..

(٢) مونتسكيو، روح القوانين، ج٣، ص ١٠.

(٣) دولة خضر خنافر، في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية، بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية، دار المنتخب العربي، ط١، ١٩٩٥، ص ١٥١.

بفعل استبداد الأنظمة والسلط على الحكومات والشعوب التي أصابها اليأس والإحباط واستسلمت إلى واقعها القاهر.

كذلك يمكننا الإشارة إلى طبيعة الموروث الثقافي الذي تراكم تاريخيا على مستوى الوعي القومي بسبب طبيعة العلاقات الاجتماعية في العائلة والمدرسة، والتي كثير ما تأخذ طابع الإكراه والتبعية والتسلط، حيث اطمأنت الجماهير إلى الوفاء لمبدأ الطاعة للحاكم واعتبار السلطة السياسية حكرا على أفراد معينين أو طبقة معينة تمتهن الحكم مثل سائر المهن الممارسة.

وتساهم الثقافة الشعبية المتوارثة في ترسيخ ظاهرة التسلط من خلال بنية المجتمعات العربية المتشكلة من الانتماءات القبلية والعشائرية، بكل ما تحمله من عصبيات وطائفيات عرقية وبكل محتوياتها الثقافية من تقاليد مقدسة ومخاييل جماعية مشتركة تقبع داخلها الكثير من المقدسات والمدنسات، فكلما همّت الدولة العربية المعاصرة نحو التحرر والانعتاق من هذا الإرث ظهرت تلك النعرات والحسابات العشائرية على سطح المشهد السياسي وفُتح الباب لروابط القرابة والدم لتلعب دورها المهم في تأطير الممارسة السياسية كأشكال سلطوية تقليدية قائمة على مبدأ الصراع والتناحر واحتواء الآخر بدل التعايش والمشاركة والاعتراف بالآخر.

## آليات التسلط

حاول جون كينيث في كتابه «تشريح السلطة» أن يحدد الكيفيات التي تمارس السلطة من خلالها عملها وهي آلية القسر، آلية التعويض وآلية الاحتواء.

### ١- آلية القسر والإجبار:

يمارس التسلط بالاعتماد على القوة بكل ما تحمله من ممارسات كالسجن والتعذيب والتصفية الجسدية وكل وسائل العنف والإكراه «ويرتبط إرث السلطة القسرية بعلاقات وثقى بينها وبين العقوبة الجسدية والاعتقال في ظروف متعددة بفضاضة،

وفرض البؤس والآلام والتمثيل بالأفراد وتعذيبهم حتى الموت في بعض الأحيان»[١] ولا تتوانى السلطة في إيجاد السند القانوني والشرعي لهذا العنف الرسمي باسم حفظ المصالح العليا للوطن حيث تجند أجهزة المخابرات والجيش والأمن لقمع كل محاولات الاحتجاج أو المعارضة.

وتقوم استيراتيجية القوة على آليات شرسة وصارمة لأن «كل تهاون أو تسامح معناه انفتاح ثغرة ضعف في كيان السلطة، وكل تنازل سيجر وراءه سلسلة من التنازلات، وهو ما سيفتح الباب للتداعي والانهيار»[٢].

**٢- آلية التعويض:**

حتى تبعد السلطة عن نفسها تهمة استعمال العنف وتحسّن صورتها أمام المواطن تلجأ إلى استيراتيجية البذل والعطاء «فإذا كان التوبيخ والتقريع من علامات السلطة القسرية فإن الثناء والتشجيع من متطلبات السلطة التعويضية»[٣]،حيث تلجأ السلطة إلى المكافآت المالية والدفع العيني وفتح شبكات التشغيل وتشييد بعض المنشآت وتعويض ضحايا العنف والإرهاب والمتضررين من الكوارث الطبيعية، ولما كان من المستحيل تحقيق الإشباع للجميع بهذا المنطق التعويضي فإن سياسة التسويف تقوم بتحقيق الوعود المستقبلية في العيش الرغيد وبلوغ الأماني هي في الحقيقة استيراتيجية للوهم والإيهام لأن «اليأس موقد الثورة والأمل هو الترياق الذي يمكن من استمرار الحياة حتى ولو كانت قاسية، هذا هو منطق سلطة ميالة إلى الخلود ولا تريد لنفسها إلا الاستمرار»[٤]، إلى جانب أمل وهمي يتربى وسط الجماهير ويجدد أحلامه مع كل حلة جديدة تلبسها السلطة ومع كل ديكور جديد يضعه النظام لسياسته.

---

(١) كينيث جالبريث جون، تشريح السلطة، ترجمة عباس حكيم، دمشق ،ط٢، ١٩٩٤، ص ٣٢.
(٢) سبيلا محمد، للسياسة بالسياسة، في التشريح السياسي، إفريقيا الشرق، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٣٠.
(٣) كينيث جون جيلبريث، تشريح السلطة، ص ١٩.
(٤) سبيلا محمد، المرجع السابق، ص ١٣١.

### ٣- آلية الاحتواء:

تلجأ السلطة أحيانا إلى استعمال استيراتيجية أخرى ظاهرها هو الاهتمام بمشاغل المواطنين والانفتاح على المجتمع المدني وإشراك أحزاب المعارضة في الممارسة السياسية عن طريق فتح منابر للحوار وتبادل الرأي وإتاحة الفرص للنشاط النقابي والجمعوي وإشراك الأحزاب في البرلمانات والمجالس التمثيلية، لكن كل هذا التفعيل يبقى تحت التوجيه والمراقبة لأن الغرض الحقيقي من ذلك هو كسب ثقة المواطن وافتكاك إيمانه بالسلطة واقتياده من لاشعوره نحو صناديق الاقتراع لتزكية برامجها وسياستها في جو تسوده الثقة والوفاق والانسجام أين يتحول التسلط إلى فضيلة والخضوع إليه واجب لأن كل «تجل للسلطة سيحفز تجليا مضادا لها، وإن لم يكن بالضرورة مساويا، وأن أي محاولة تجري لإخضاع الناس لرغبات الآخرين سيقابلها بشكل من الأشكال محاولة معاكسة لمقاومة ذلك الخضوع»[1].

أما احتواء المعارضة السياسية يتم غالبا من خلال إشراك بعض الأحزاب المعارضة في التحالفات الرئاسية إلى جانب أحزاب النظام، وقد انخرط في هذه التجربة حتى بعض الأحزاب الإسلامية التي تفضل مبدأ المشاركة في الحكم إلى جانب أحزاب سلطة حتى وإن كانت علمانية أو لائكية! على مبدأ المغالبة بل تتبناه كمبدأ أولي، إلا أن مشاريع هذه الأحزاب المحتواة سياسيا تبقى مجرد نصوص على ورق بسبب وضعيتها الهامشية في صياغة القرار، بل إنها تضطر إلى تزكية مشروع السلطة وبرامجها حفاظا على غنائمها السياسية.

## تمظهرات التسلط

رغم اختلاف أشكال الاستبداد وتنوع مسبباته إلا أن تمظهراته وآثاره على المؤسسات والبنى الاجتماعية تتشابه بين الكثير من الدول العربية وذلك نظرا لتشابه آليات ممارسته، ومن أهم التمظهرات ما يلي:

---

(١) كينيث جون جالبريث، المرجع السابق، ص ١٠١.

- تسعى السلطة إلى فرض نمط من النظام الإيديولوجي النظري وتروج له على مستوى واحد بالموازاة مع حركية المجتمع الفكرية والسياسية والاقتصادية من أجل استغراق سيرورته وتفاعلاته وإجهاض المفاهيم والتصورات الجديدة «والتمسك بحرفية الإيديولوجيا وبالواحدية في تطبيق كيفيات متعددة ممكنة لقضاياها وأحكامها هو في الحقيقة تمجيد لها وخروج بها عن واقع متحرك ومتغير وبالتالي فقدانها لعلاقتها مع الواقع»[١] مما يساهم في تعميق الهوة بين الإيديولوجيا الرسمية والإيديولوجيات ذات المنشأ الاجتماعي والحضاري للشعوب والجماهير «فالتبكيت الإيديولوجي تناقضا صارخا بين حيوية التعبير وكسل الإثبات والخطب المناهضة لعنف الخطاب بالغة العنف وخضوع العقدية عقدي، وليس من أثر لتحليل النصوص أو لإعادة بناء الواقع أو لتقويم البراهين، فالجزم يحل محل الإيضاح والتلميح محل الوصف والخطاب التسلطي فضيحة منطقية ولكن نتيجة لمنطق الفضيحة»[٢] لذلك فالسلطة ترفض النقد الموجه لمقولاتها وبرامجها أو للخلفية التي تنطلق منها في صياغتها وتطبيقاتها.
- تعمل السلطة على فرض الوصاية على الدستور الذي يقوم على روح الشعب «لأنه ينبع من العقل المسيطر عليه ومن تقاليده وأعرافه وتطوره التاريخي، فهو لا تصنعه لجنة ولا هيئة حكومية، ولا جماعة من أساتذة القانون العام»[٣] فهو من صنع الرأي العام الذي يرى هيجل أنه «الطريقة اللاعضوية التي يعبر بها الشعب عما يريد وفيما يفكر، فهو يحتوي على المبادئ الجوهرية الأبدية الخاصة بالعدالة ويعبر عن الحاجات والميول الحقيقية للواقع»[٤]، وتضفي السلطة هالة من التقديس على الدستور وتتصدى لكل من خرق أحد نصوصه، إلا أنها في اللحظات الحاسمة تضطر إلى تعديله لكن لا مع ما يتماشى مع مصالح الجمهور المتجددة وطموحاته العامة، بل مع ما يضمن لها البقاء والاستمرار والمحافظة

(١) القمودي سالم، سيكولوجيا السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٥٥.

(٢) ريجيس دوبرييه، نقد العقل السياسي، ترجمة عفيف دمشقية، منشورات دار الآداب، بيروت، ط ١، ١٩٨٦، ص ٩٨.

(٣) هيجل فريديريك، دروس في فلسفة التاريخ، ١٩٤٥، ص ٥١.

(٤) بدوي عبد الرحمن، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، دار الشروق، ط ١، ١٩٩٦، ص ٢٠٦.

على مكانها في حين أن الدستور «ليس شيئا مصنوعا بل هو شيء في ذاته ولذاته، مطلق ثابت ودائم وفوق كل الأمور المصنوعة»[١]، كما أن الدستور والقوانين لا تسن كقواعد من ورق «إنها كالمبادئ العامة تمنح المواطنين حقوقا ذاتية بحيث يستطيع هؤلاء الاعتداد بها في مواجهة مزاعم مواطنين آخرين، وحتى في مواجهة الدولة، لهذا الفهم القطعي للحق الذي تم توارثه عن كانت قيمة في حد ذاته ويمنح الحق لصاحبه امتيازا ضد خصومه الذين يستبدون به باسم المصلحة العامة»[٢] ومن ثم فإذا كان تكريس الحكم المطلق يحتاج إلى دعم نظري قانوني بهذا الشكل فإن جعل الدستور مادة طيّعة في يد السلطة تعطيل للسيرورة الطبيعية للتعاقد كأساس ضروري لعصرنة الدولة وتحريرها من عوائق الانخراط في تجربة التحديث.

- تعتمد السلطة كذلك على آلية تسييس كل القطاعات، وهي آلية من آليات التوتاليتارية ترتكز على الإخضاع والاحتواء والتحكم في شتى القطاعات التي تمتلك سياساتها الخاصة بها كقوانين السوق ذات الطبيعة الاقتصادية والإنتاج الفكري والنشاط الصحفي ذو الطبيعة الثقافية والإنتاج السينمائي والمسرحي وحتى الموسيقي ذو الطبيعة الفنية .. «فتسييس ميدان نشاط ما يؤدي إلى تحويل الاختلافات الموجودة إلى صراعات وإلى خلق مواجهات مصلحية لم تكن موجودة»[٣]حيث تفتقد تلك القطاعات استقلالها وهويتها باعتبارها تعبر عن رغبة الجماهير وعن حركية المجتمع، وبسبب فعل التقويض الذي تتعرض له هذه المجالات تنقلب الموازين، فما كان يبدو حتميا يصبح اختياريا وما كان يبدو احتماليا يصبح اختياريا حقيقيا وما كان مستقلا يبدو موجها.

- ومن بين تمظهرات التسلط كذلك محاصرة المجتمع المدني عن طريق سن القوانين

---

(١) هيجل فريديريك، مبادئ فلسفة القانون، البند ٢٧٣.

(٢) بينوا فريدمان وغي هارشر، فلسفة القانون، ترجمة: د. محمد وطفة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص ٨٦.

(٣) دانكان جان ماري، علم السياسة، ترجمة محمد عربي صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٥٠.

الإدارية التي تحمل الكثير من القيود التي تراقب نشاط المؤسسات أكثر مما تفعلها نحو اكتساب تجربة حداثية وحس سياسي/مدني، وذلك ما أدى إلى فقدان التواصل بين الطرفين، فقد تربت الريبة والحذر وفقدت الثقة عند الفرد والجمعيات والأحزاب والصحافة وداخلها شعور أنها على هامش الحياة السياسية، وبالمقابل تضع السلطة نفسها دائما في حالة تأهب بسبب اضطرابات الشارع واضطرابات العمال وثورة المجتمع الأمر الذي يجعلها دائما في مأزق احتواء الصراع بالقوة.

## الديمقراطية ومجتمع الثقافة

هذه بعض التمظهرات فقط من التسلط لأن عراقة تجربة الدولة العربية مع الاستبداد شكّل تراكما فضيعا على مستوى الممارسة السياسية، وترك آثارا تسلطية على كل المستويات بدءا من نفسية الأفراد إلى مؤسسات المجتمع وثقافته الاجتماعية والسياسية والدينية، لذلك فضرورة التغيير ملحة خاصة مع حركية مجتمع المعرفة المتغير بثوراته الرقمية والتكنولوجية والجينية وتعطل مشروع «مجتمع الثقافة» المتحرر من هيمنة السلطات المعطلة للتقدم والمستثمر للمكاسب التراثية المعرفية والمنفتح على الثقافات العالمية للحضارات الأخرى بكل مكاسبها العلمية والإنسانية.

فمسألة التحديث هي بالدرجة الأولى مسألة ثقافية وأكبر خطأ ترتكبه السلطة حينما تجعل المثقف النقدي الذي يضع نفسه خارج القوالب الفكرية والإيديولوجية الجاهزة عدوا لها، ذلك المثقف الذي يرفض تعليب الأفكار وتسويقها كحقائق يقينية مطلقة ونهائية، ويساءل بعقله النقدي المفاهيم والأزمنة والأماكن التي تضفي عليها السلطة صفة القداسة والتبجيل ليعري الخطابات والأقنعة ويكشف الوهم الذي يغذي التخلف ويرمي بالجماهير إلى هامش التاريخ.

وكذلك تفعل السلطة حينما تريد أن تصنع المجتمع المدني بمؤسساته وأفراده وثقافته عن طريق قرارات سياسية مصممة من الأعلى، في حين أن المجتمع المدني كلما ارتكز في بنيته وتشكيلاته على قرارات عمودية فقد فاعليته ومشاركته الضرورية في الحياة السياسية، وأقل ما يترتب عن هذه العملية التهجينية تضييع الدولة فرصة التحديث والعصرنة وترسيخ

ثقافة الديمقراطية في وعي أفراده الجماعي وبالتالي تضييع حقوق الإنسان وترسخ الاستبداد والشمولية والأحادية.

فما ترسخ في وعي المواطن العربي أن الديمقراطية ثقافة مناسباتية لحظية تبدأ لحظة إجراء الانتخابات التمثيلية أو الاستفتاءات على الدساتير وتنتهي بانتهائها، في حين أن الديمقراطية قبل كل شيء ثقافة شاملة ومركبة ومبنية على مبادئ الحرية والمساواة وقبول الاختلاف وحرية التعبير وكل حقوق الإنسان، ولن يتم ذلك إلا بإعادة تشكيل الوعي العربي السياسي النخبوي والجماهيري بمساءلة العقل الإسلامي التقليدي الذي يتخوف من الفتنة و يفضل -درءا لها- السكوت عن استبداد السلطات جائرا كان أو عادلا بل ومبايعته! مع أن النص القرآني والنص النبوي لم يؤيدا الاستبداد ولا التسلط.

كما أن الثقافة الشعبية محتاجة لنفس الأهمية من المساءلة لتفكيك بنيتها العتيقة المشكّلة من الانتماءات العشائرية وعصبياتها العرقية وكشف ما تحتويه من موروثات ثقافية وتقاليد سياسية، عسى أن ينتهي زمن الوهم والإيهام في زمن التعدد والاختلاف والتنوع والتسارع نحو اكتشاف العوالم الجديدة، يمكن أن تتعايش كل الأصناف إلا صنف الأحادية والواحدية والتوتاليتارية وممارسة الوصاية على هوية الجماهير وحق الأجيال في صنع حاضرها ومستقبلها.